

CD/PV.1038
24 August 2006

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والثلاثين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٢٠
الرئيس: السيد أنتون بنتر (سلوفاكيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٣٨ لمؤتمر نزع السلاح.

سواصل خلال هذه الجلسة العامة النظر في البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الشفافية في مجال التسلح". والمتحدث التالي على قائمة المتحدثين هو السيد إيتنسل، ممثل تركيا الموقر.

السيد إيتنسل (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في ظل رئاستكم، ولذا أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وأؤكد لكم دعم وفدي التام لما سبذلون من جهود لاختتام دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦.

وقبل اختتام هذه الدورة، نعتقد أن هناك قضية هامة من قضايا نزع السلاح تستحق مزيداً من الاهتمام من جانب مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المختصة بشؤون نزع السلاح. ومثلما فعل عدد من المتحدثين هذا الصباح ويوم أمس، أود أن أشير إلى منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

فالتقديرات تشير إلى أنه يوجد في العالم اليوم نصف مليون من هذه المنظومات، يُعتقد أنه يجري تداول آلاف عديدة منها في السوق السوداء، أي أنها في متناول الإرهابيين. وتستهدف هذه المنظومات الإرهابيين لأنها ميسورة الاستعمال وسهلة النقل والإخفاء.

ولقد نُظمت في الآونة الأخيرة حلقات دراسية عديدة تناولت مسألة منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، وساهمت في فهم الخطر الذي تثيره هذه المنظومات فهماً أفضل. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديرنا للجهات المنظمة لهذه الحلقات الدراسية، كما أننا أخطنا علماً بأنه تقرر عقد جولة جديدة من هذه الحلقات الدراسية. وإننا نتطلع إلى المشاركة في هذه الحلقات أيضاً.

إن انتشار هذه المنظومات واستخدامها غير المصرح به يشكلان خطراً داهماً وشديداً على الطيران المدني وعلى عمليات مكافحة الإرهاب. ومما يؤسف له أن هذه الأسلحة قد أوقعت بالفعل عدداً كبيراً من الضحايا المدنيين كلما استخدمت من قبل إرهابيين مُدربين. ولما كانت عملية تجهيز الطائرات المدنية بوسائط مضادة فعالة عملية تستغرق وقتاً طويلاً وتكلف أموالاً طائلة، فإن هذه الطائرات ستظل في المستقبل المنظور مُعرضة لخطر الهجمات باستخدام منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حازمة لتعزيز أمن المخزونات، وأمن المطارات، وحماية الطائرات، وجمع وتدمير الوحدات العتيقة والفائضة من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، وتعزيز مراقبة الصادرات في البلدان التي تستورد هذه المنظومات وتصنعها.

ويدرك المجتمع الدولي الخطر الناجم عن الانتشار والاستخدام غير المصرح بهما لنظم الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. ومن بين الأمثلة الكثيرة التي تشهد على ذلك، القراران المتتاليان اللذان اعتمدهما الجمعية العامة للأمم المتحدة حول منع النقل غير المشروع لهذه المنظومات والحصول عليها واستخدامها دون إذن، وهما القراران اللذان اشترك في تقديم مشروعيهما كل من تركيا وأستراليا والأرجنتين وكينيا وتايلند، وإضافة إلى مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

المتعلقة بمراقبة الصادرات من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، وترتيب فاسينار المعنون "عناصر لأجل مراقبة الصادرات من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد".

وفي هذا السياق، تُعرب تركيا عن دعمها التام لجهود المجتمع الدولي، ولا سيما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وترتيب فاسينار من أجل وضع ضوابط أكثر صرامة لمراقبة الصادرات، وتبادل المعلومات بهدف مكافحة انتشار منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

وإن تركيا ليست بلداً مُصدراً لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. ومع ذلك، أُدرجت هذه المنظومات في قائمة الأسلحة والمعدات التي يخضع إنتاجها وتصديرها واستيرادها للمراقبة وللحصول على ترخيص وفقاً للقوانين الوطنية ذات الصلة.

وتُراعى أيضاً المعايير والقواعد التنظيمية المنبثقة عن وثائق المنظمات الدولية، التي تُعد تركيا طرفاً أو مشاركاً فيها، لدى تطبيق آليات مراقبة منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. وترد في القوائم التي أُعدت في إطار الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وترتيب فاسينار، توجيهات تتعلق بالتراخيص الخاصة بتصدير هذه المنظومات واستيرادها.

ووفقاً للالتزامات التي قطعتها تركيا على نفسها بموجب ترتيب فاسينار، أصدرت تركيا مجموعة شاملة من الوثائق لتوجيه جميع الموظفين العسكريين في مجال جمع المعلومات المتعلقة بمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد ومراقبتها، وشروط الأمن المادي، وتدريب المستعملين، وحفظ السجلات ومسك الحسابات، والتخزين، والنقل والتدمير.

وترى تركيا أن رصد ومراقبة أنشطة المنتجين والمصدرين والسماسة ومتعهدي النقل والمستوردين والمستعملين النهائيين لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، لهما دور أساسي في القضاء على الاتجار غير المشروع بهذه المنظومات. وبناءً عليه، يجب الأخذ بنهج شامل لا يقتصر على مراقبة الصادرات فحسب، وإنما يشمل أيضاً مراقبة الواردات وتعقيب الشحن.

وتعتقد تركيا، بوصفها بلداً من البلدان الرئيسية التي شاركت في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أشرت إليه سابقاً، أن مناقشة مسألة منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، في إطار مؤتمر نزع السلاح، يمكن أن تكون مجدية ومثمرة.

ونحن، في الوقت ذاته، نؤيد الرأي القائل بأن مسألة منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد أو أية مسألة جديدة أخرى تندرج في إطار ولاية المؤتمر في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، لا يمكن أن تحل محل القضايا الرئيسية المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح والتي ينبغي أن تحافظ على طابعها كقضايا ذات أولوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان الموقر، السيد مسعود خان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنئكم على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونعرب لكم عن امتناننا الخاص للمشاورات التي أجريتموها قبل توليكم مسؤوليتكم الحالية. ففي ظل رئاستكم سننجز تقرير مؤتمر نزع السلاح. كما نعرب لكم عن امتناننا لما أقدّمونا به أمس من معلومات أساسية حول الدور المنوط بمؤتمر نزع السلاح لتعزيز الشفافية في مجال التسلح.

ونشكر سلفكم المباشر، سفير السنغال السيد عصمان كامارا، على قيادته الفعالة لمؤتمر نزع السلاح. فخلال رئاسته، كانت لنا مناقشات مثمرة للغاية، رسمية وغير رسمية، حول مسألة ضمانات الأمن السلبية، وعقدنا جلسة مفيدة جداً بخصوص شكل تقرير المؤتمر.

وبيسنا نرى أن القضايا الرئيسية الأربع المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح تتطلب اهتماماً وعملاً مسبقين، فإن المؤتمر قادر على المساهمة في تعزيز الشفافية في مجال التسلح.

ولقد قدم إلينا السيد روبرتو غارسيا موريتان، نائب وزير خارجية الأرجنتين، في بيانه الرئيسي الذي ألقاه يوم أمس، معلومات مفيدة حول دور سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وإننا نوافق على أن الهدف من الشفافية في مجال التسلح، هو تعزيز الشفافية الدولية في عمليات نقل الأسلحة وحيازتها، وبناء الثقة بين الدول ومعالجة مشكلة تراكم الأسلحة على الصعيد الإقليمي التي قد تخل بالاستقرار. ولقد سمح كل من السجل ونظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية بتدوين المعلومات المتعلقة بنقل الأسلحة في سبع فئات. وما من شك في أن ذلك قد ساعد في التقدم على درب تحقيق المزيد من الشفافية. ورغم أن هاتين الأداتين تؤديان دوراً وظيفياً صرفاً ولا تتسمان بأية قيمة إضافية، فإنه يمكن استخدام البيانات المستقاة منهما كآلية للإنذار المبكر.

ولقد كان أداء الأداتين جيداً وينبغي زيادة فعالتهما. ولكن للأداتين حدودهما أيضاً. فهما، أولاً، لا تمنعان نقل التكنولوجيات المتطورة إلى الأقاليم أو الأقاليم الفرعية المعرضة لخطر الصراعات؛ وهما، ثانياً، لا تكفلان توجيه الاهتمام المطلوب إلى قضية تحديد الأسلحة أو نزع السلاح وفقاً لمبدأ ضمان الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع عند أدنى مستوى؛ وهما، ثالثاً، لا تكفيان في حد ذاتهما لتصحيح التفاوتات في الأسلحة التقليدية التي قد تكون سبب انعدام الأمن وانعدام الاستقرار في بعض المناطق.

وفي أفضل الأحوال، يمكن للشفافية في مجال التسلح أن تشجع على الانضباط. فإذا استخدمت استخداماً سليماً، يمكن ممارسة بعض الضغوط المعنوية على الدول المسؤولة عن عمليات نقل الأسلحة المخلة بالاستقرار.

ولا يمثل السجل وآلية الإبلاغ أدوات لتحديد الأسلحة أو تنظيم التسلح، مع أنه يمكن الافتراض بأن الشفافية الشاملة يمكن أن تفضي إلى الانضباط في مجال التسلح.

فهاتان الأداتان الطوعيتان تهدفان إلى تبديد التصورات الخاطئة وتجنب الحسابات الخاطئة وبناء الثقة بين الدول عن طريق زيادة الانفتاح فيما يتصل بالمسائل العسكرية. ولقد شكل السجل على وجه الخصوص أداة من أدوات تعزيز الثقة المتبادلة، وساعد الدول في إحراز تقدم في هذه المجالات، ولكن الطريق لا يزال طويلاً.

والشفافية هي وسيلة لتحقيق غاية معينة، وليست غاية في حد ذاتها. فهي توفر للدول مرآة تعكس واقع الحال ولكنها لا تقدم دواءً شافياً للأمراض التي تكشفها المرآة. ولا يمكن استخدامها الاستخدام الأمثل إلا إذا اقترنت بأدوات أخرى.

ولقد بينت دراسات أجريت مؤخراً أن اختلال التوازن في مجال الأسلحة التقليدية في مناطق الصراعات لا يزال يُحدّد المذاهب والنفقات العسكرية. وتشير التقديرات إلى أن النفقات العسكرية العالمية بلغت ١١٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥. ويمثل هذا الرقم نسبة ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويجري في الوقت الراهن تحويل موارد نفيسة نحو الإنفاق العسكري. وتشير البيانات الصادرة عن معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام إلى حدوث زيادة حادة في نفقات الدفاع الوطني في منطقتنا، ولقد تجاوزت هذه الزيادة في إحدى الحالات نسبة ٨٢ في المائة مقارنةً بعام ١٩٩٦. وفي السنوات العديدة الماضية، لم تسجل نفقات الدفاع في بلدي أي تغيير بالأرقام الحقيقية.

وعندما تكشف الشفافية في مجال التسلح عن حدوث سباق تسلح تقليدي أو عن تراكم مخزونات الأسلحة التقليدية، ينبغي ألا نستجيب لذلك بالقبول والرضا، بل بالسعي إلى الانضباط وإلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وإن باكستان ساعية إلى تحقيق هذا الهدف.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في حيازة الأسلحة للدفاع عن نفسها. وفي الوقت ذاته، من واجبنا أن نبذل ما في وسعنا من جهد لتهيئة بيئة مؤاتية لإحلال الأمن. ونعدُّ قاعدة ضبط النفس والتناسب من بين القواعد الراسخة التي يكرسها الميثاق. وإن عمليات حيازة أو بيع الأسلحة المطلقة العنان لن تنهض بقضية السلام والأمن.

وتمثل الشفافية في مجال التسلح وسيلة مهمة لبناء الثقة. إلا أن بناء الثقة لا يرتبط بالشفافية فحسب. حيث تفيد التقارير السابقة للأمين العام للأمم المتحدة بأن المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ضعيفة في مناطق التوتر. لذلك يجب أن تتوفر درجة معينة من الثقة بين الدول لكي تُكَلِّل التدابير المتعلقة بالشفافية بالنجاح. وينبغي أن تكون هذه التدابير مصحوبة بجهود تهدف إلى الحد من التوترات وإلى استخدام الآليات المتاحة من أجل التسوية السلمية للمنازعات عن طريق المفاوضات والحوار والوساطة.

وإذ تدرك باكستان إدراكاً تاماً فوائد السجل، فإنها ما برحت تقدم منذ إنشائه البيانات المطلوبة بانتظام. ونحن نرى أيضاً أن البيئة الأمنية، وكيفية تصور التهديدات القائمة، والتوازن الاستراتيجي، هي عوامل تؤثر في مسألة الشفافية عموماً. فالعلاقات العدائية الحادة تؤثر في مستوى الشفافية. ولذلك، يجب ألا ننظر إلى سجل الأسلحة التقليدية كمجرد آلية للإبلاغ عن عمليات نقل الأسلحة، وإنما يجب أيضاً أن نعتبره وسيلة لوضع معيار عالمي من أجل تحقيق المزيد من الشفافية في المسائل العسكرية.

وبناءً عليه، فإن أهم تدبير لبناء الثقة هو أن تُبادر الدول المتقدمة عسكرياً، من تلقاء نفسها، بالحد من الأسلحة بغية تحقيق الأمن المتساوي للجميع.

ومنذ سنوات، وتحديدًا في عام ١٩٩١، أي سنة إنشاء السجل، لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة أن "الشفافية لا تكون ممكنة إلا حينما تجد البلدان المشاركة في الترتيبات ذات الصلة أنها تخدم مصالحها الأمنية الوطنية والدولية". وتبقى هذه الملاحظة صالحة حتى اليوم.

ويجب علينا أن نستجيب للنداء الذي وجهته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مؤتمر نزع السلاح في قرارها ٢٢٦/٦٠، من أجل مواصلة أعماله بخصوص الشفافية في مجال التسلح. وتؤيد باكستان اقتراح السفراء الخمسة بشأن برنامج عمل المؤتمر، وهو يتضمن تعيين منسق خاص يُعنى بالتماس آراء أعضاء المؤتمر حول أنسب طريقة لمعالجة هذه المسألة. غير أنه ينبغي أن نراعي في ذلك كل مجموع صلاحيات المؤتمر وأولوياته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة الموجهة للرئيسين السابق والحالي. وأعطي الكلمة الآن لسفير بولندا الموقر، السيد زيستاو راباكي.

السيد راباكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة، لذا اسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم وفدي الثابت لأنشطتكم. وإني واثق من أننا سنتوصل، بفضل قيادتكم القديرة، إلى اختتام مسيرة عمل الرؤساء الستة بنجاح.

إن مناقشة اليوم تقيم دليلاً آخر على فعالية المناقشات المنظمة والمركزة بشأن البنود المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وستتناول مناقشاتنا لهذا اليوم قضية لا تُعد من بين القضايا الرئيسية، ولكنها تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للأمن والسلم الدوليين. كما تقيم مناقشاتنا لهذا اليوم الدليل على أن جدول أعمال المؤتمر يتسم بقدر كافٍ من المرونة لمناقشة الكثير من القضايا إلى جانب القضايا التقليدية.

وتمثل الشفافية في مجال التسلح عنصراً من العناصر الرئيسية في بناء الأمن والسلم الدوليين. وليس من باب الصدفة أن تكون هذه القضية مدرجة منذ فترة طويلة وكبند مستقل على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولقد شكلت تدابير بناء الشفافية وستظل تشكل عنصراً من العناصر الرئيسية في بناء بيئة إيجابية مواتية لترع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وما فتئت بولندا تؤيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص الشفافية في مجال التسلح. ويركز هذا القرار بصورة رئيسية على إضفاء الصبغة العالمية على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وعلى تنفيذ هذه الآلية التي تحظى بدعم وبمشاركة كاملين من جانب بولندا. كما تدعم بولندا مواصلة تعزيز هذه الآلية بوسائل منها إضافة فئة تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشارك بولندا أيضاً في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية الذي يشكل تديراً هاماً على طريق تحقيق الشفافية وبناء الثقة.

ويمكن أن يُفضي بناء الثقة بين الدول في مجال الأسلحة التقليدية إلى تحسين العلاقات فيما بينها بالإضافة إلى إجراء تخفيضات هامة في عدد الأسلحة ووضع ترتيبات واسعة النطاق في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن الأمثلة البارزة على هذه الترتيبات، هي الإنجازات الهامة التي تحققت في أوروبا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فلقد تمخضت المفاوضات الصعبة، التي كانت قد بدأت خلال فترة الحرب الباردة، عن مجموعة من الترتيبات: المعاهدة المتعلقة بالقوات التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة. وساهمت هذه الصكوك مساهمة كبرى في بناء الثقة

والتخلص من الارتياح الذي كان سبباً في الانقسامات التي شهدتها أوروبا. كما ساهمت هذه الترتيبات المتعلقة بالشفافية، إلى جانب تدابير بناء الثقة وتدابير الحد من الأسلحة، في بناء أوروبا الجديدة التي لم يعد فيها للمنافسة العسكرية أي مكان.

وفيما عدا القضايا التقليدية المثارة تحت عنوان "الشفافية في مجال التسلح"، نلاحظ باهتمام الاقتراحات المقدمة لمناقشة قضايا حديثة نسبياً. وكون هذه القضايا حديثة لا يعني أنها لا تتسم بأهمية رئيسية في إحلال الأمن والسلم الدوليين.

ومن الواضح أن منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد تشكل خطراً على الأمن الدولي. فهذه المنظومات ميسورة الاستعمال ويمكن الحصول عليها بسهولة في السوق السوداء، وهي بذلك تشكل خطراً داهماً وشديداً على الطائرات العسكرية والطائرات التابعة للخطوط الجوية المدنية. كما أن هذه المنظومات متاحة على نطاق واسع ومعرضة للسرقة، ويمكن بالتالي أن تقع بأيدي جماعات إرهابية عبر الأسواق غير المشروعة للأسلحة. وفي الوقت الحالي، لا تخضع هذه المنظومات لمعايير وطنية صارمة تتعلق بالصادرات، كما أنها لا تخضع لتدابير كافية تتعلق بالسلامة المادية.

وتدعم بولندا الأنشطة الرامية إلى الحد من خطر وقوع منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد في أيدي الإرهابيين عبر الأسواق غير المشروعة للأسلحة. ولا بد من مضاعفة هذه الجهود في إطار المحافل المتعددة الأطراف وعن طريق الدبلوماسية والتعاون الثنائيين. وإن خطة عمل مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٣ تعكس هذا التوجه. وإننا نؤيد بنشاط الإجراءات التي يجري اتخاذها في إطار ترتيب فاسينار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف إزالة المخاطر التي تثيرها منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. ونعتبر أيضاً أن هذه المسألة ينبغي أن تكون محل تفكير جدي، ليس فقط على الصعيد الإقليمي، وإنما أيضاً في إطار المحافل المتعددة الأطراف. ولذلك ندعم ونزكي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. وسندعم أيضاً مناقشة هذه القضية مستقبلاً في إطار مؤتمر نزع السلاح.

والشفافية في مجال التسلح ليست إلا خطوة أولى، ولكنها تتسم بأهمية حاسمة، نحو تحقيق الهدف الهام الذي يتمثل في تحديد الأسلحة ونزع السلاح على نحو مستدام. وهي تمثل أيضاً عنصراً هاماً في بناء الثقة بين الدول. ولما كان مؤتمر نزع السلاح يشكل محفلاً لبناء الثقة بين الدول الأعضاء فيه - بالإضافة إلى دوره التفاوضي - فإننا نعتقد أن المناقشات التي ستجرى مستقبلاً حول الشفافية في مجال التسلح ستكون بناءة ومفيدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير بولندا الموقر على بيانه وعلى عباراته اللطيفة. وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا الموقر، السيد ساشا فولس.

السيد فولس (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي خلال فترة رئاستكم، لذا أود بادئ ذي بدء أن أهنيكم على توليكم هذه المسؤولية الهامة في مرحلة حاسمة من برنامج عمل الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٦.

وما فتئت سويسرا تولي منذ أمد بعيد أهمية خاصة لمسألة الشفافية في مجال التسلح، حيث إنها تدرك إدراكاً تاماً أن تعزيز الشفافية يشكل عاملاً هاماً لبناء الثقة وإحلال الأمن بين الدول. وبناءً عليه، دعمت سويسرا الجهود الرامية إلى وضع آليات الشفافية على الصعيد الإقليمي وفي إطار الأمم المتحدة. وقد شاركت مؤخرًا في أعمال فريق الخبراء

الحكوميين المنشأ بموجب قرار اللجنة الأولى ٢٢٦/٦٠ والذي كلف بإعداد تقرير عن أداء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، نرحب بالسيد هالتر، خبيرنا الحكومي الذي يحضر معنا اليوم في هذه القاعة بوصفه عضواً من أعضاء الوفد السويسري. وترحب سويسرا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعتمد بتوافق الآراء، وترحب بوجه خاص بما ورد فيه من توصيات تهدف إلى تعزيز فوائدها السجل.

ولقد أولت سويسرا اهتماماً كبيراً لتوسيع نطاق هذا السجل لكي يشمل منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، وفقاً للاقتراح المقدم في عام ٢٠٠٣. كما أولينا اهتماماً خاصاً للاقتراحات المتعلقة بتعزيز رصد الصادرات والواردات من هذه الأسلحة، وهي الاقتراحات التي جرت مناقشتها في سياق أعمال فريق الخبراء الحكوميين. وترى سويسرا أن هذه التطورات تتسم بأهمية خاصة نظراً للخطر الجدي الذي يثيره انتشار هذه الأسلحة وإمكانية وقوع عدد كبير من هذه الأسلحة بأيدي جهات فاعلة من غير الدول. ومن الأمثلة على ذلك الهجوم الذي استهدف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، طائرة أقلعت من مطار مومباسا، أو ذلك الذي استهدف في عام ٢٠٠٣ طائرة أقلعت من مطار بغداد. ويمكن أن تبلغ العواقب البشرية والاقتصادية التي قد تترتب على هجوم ناجح درجة من الجسامة بحيث تغدو السيطرة على هذا الخطر أمراً حيوياً بالنسبة لجميع الدول.

ولقد اعتمدت في إطار بعض المحافل المتعددة الأطراف تدابير تهدف إلى وقف انتشار هذه الأسلحة. وأعلنت سويسرا، بوصفها بلداً معنياً بهذه المشكلة كسائر الدول، دعمها الكامل لمختلف المبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف والتي أعدتها المؤسسات التي تشارك فيها سويسرا. وأيدت سويسرا القرار المتعلق بترتيب فاسينار المعنون "عناصر مراقبة الصادرات من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد". كما أعلنت تأييدها الكامل لقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلق "بمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بخصوص مراقبة الصادرات من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد". وتُعرب سويسرا أيضاً عن دعمها الكامل لتصميم المنظمة على وضع دليل للممارسات الفضلى فيما يتعلق بالإجراءات الوطنية لإدارة وأمن المخزونات من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. وأخيراً، ساهمت سويسرا في تمويل عدة مشاريع تتعلق بتدمير الفائض من مخزونات هذه المنظومات، ولا سيما في إطار شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل السلام.

ولا يسع سويسرا إلا أن ترحب بقرار بعض الهيئات المتعددة الأطراف معالجة هذا الموضوع بكل جدية، إلا أنها ترى أن الأمم المتحدة لم تتناول هذه المسألة على النحو الأمثل. فنحن نعتقد أن الأمم المتحدة لها دور مركزي تؤديه في هذا المجال. وبينما تبدو المنظمات الإقليمية في وضع أفضل لتنفيذ المشاريع التشغيلية، فإن وضع المعايير التي تقتضي تطبيقاً عالمياً يقع في صميم مهام الأمم المتحدة. وينبغي أن تشمل هذه المعايير مراقبة الصادرات من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، وأن تحظر بوجه خاص نقل هذه الأسلحة لجهات فاعلة من غير الدول.

وينبغي أن تهتم الأمم المتحدة أيضاً باتساق النهج المتبعة في مختلف المناطق. صحيح أن اللجنة الأولى للجمعية العامة اعتمدت قراراً يتعلق بمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد وذلك في دورتها التاسعة والخمسين والستين - القراران ٩٠/٥٩ و ٧٧/٦٠ - اللذان اشتركت سويسرا في تقديمهما. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يفرض وضع معاهدة تتعلق بتجارة الأسلحة، وهو مشروع تدعمه سويسرا، إلى اعتماد معايير تتعلق بمنع نقل الأسلحة للجهات الفاعلة من غير الدول. إلا أن ثمة حاجة لاتخاذ تدابير إضافية تدعم القرارين المعتمدين في إطار اللجنة الأولى.

ولقد كان بالإمكان معالجة مسألة منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إلا أن ذلك لم يحصل لأسباب عدة. أولاً، عندما اعتمد برنامج العمل في عام ٢٠٠١، لم يكن يوجد، نفس القدر من الاعتراف الموجود اليوم فيما يتعلق بجدّة الخطر الذي تمثله هذه المنظومات، وبالتالي لم تحظ هذه المسألة بالاهتمام الواجب. ثانياً، كان بالإمكان تدارك هذا النقص إلى حد ما خلال مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الذي عقد في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه الماضيين. إلا أن ذلك لم يحصل نظراً لعدم توصل المؤتمر إلى اتفاق حول وثيقة ختامية. ثالثاً، تشكل منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، مقارنة بغيرها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فئة خاصة من الأسلحة، وبالتالي فهي تطرح تحديات مختلفة وتقتضي استجابات مناسبة. وبناءً عليه، يجب بوجه خاص دراسة هذا الموضوع بشكل متعمق وتناوله من جميع جوانبه المعقدة. إلا أن الإطار الذي جرت فيه حتى الآن المشاورات المتعلقة ببرنامج العمل لا يسمح بإجراء مثل هذه الدراسة المتعمقة.

ولذلك ترى سويسرا أن انكباب مؤتمر نزع السلاح على دراسة هذا الموضوع هو أمر مستحب وضروري. وإن إجراء حوار حول هذا الموضوع في إطار مؤتمر نزع السلاح قد يسهم في اتضاح الرؤية حول التهديدات التي تطرحها هذه الأسلحة ويساعد في تحديد التدابير اللازمة للتصدي لها. كما يجب التعمق في دراسة هذا الموضوع نظراً للتطورات السريعة المسجلة في هذا المضمار، ليس فقط في المجالات المتصلة بعدم الانتشار، وإنما أيضاً في المجالات المتصلة بالطيران المدني. ونحن نعرب عن امتناننا للوفد الأسترالي لتنظيم الحلقات الدراسية الماضية والمقررة في المستقبل وننوه بما تحقق من نتائج في هذا الإطار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا الموقر، السيد فرانسوا ريفاسو.

السيد ريفاسو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيادة الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها خلال جلسة عامة رسمية منذ توليكم رئاسة المؤتمر، لذا اسمحوا لي بأن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل.

لقد دعينا اليوم لتناول البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الشفافية في مجال التسلح"، وذلك في سياق المناقشة المنظمة التي شرع فيها المؤتمر في بداية دورته لهذه السنة. وإننا نعي أن الاتفاق بشأن اعتماد جدول الأعمال وبرنامج الأنشطة يستند إلى اتفاق أوسع نطاقاً حول إمكانية تناول ومعالجة كل موضوع يُقترح رسمياً من أحد الوفود في إطار هذه المناقشة المنظمة. ومن هذا المنطلق طلبت فرنسا وسويسرا مناقشة موضوع الهياكل الأساسية المدنية الهامة في إطار أعمالنا بشأن البند ٥ من جدول الأعمال خلال شهر حزيران/يونيه الماضي. وهكذا تركزت أعمالنا خلال أسبوع كامل حول هذه المسألة التي كانت موضوع اقتراح رسمي؛ وها نحن هذا الأسبوع نتناقش، في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، موضوع منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، حيث إن هذا الموضوع هو الموضوع الوحيد المقترح في إطار البند ٧ من جدول الأعمال.

ويرحب بلدي بالاقترح المقدم من أستراليا لتناول موضوع قذائف الدفاع الجوي التي يحملها أفراد ومختصرها بالإنكليزية "MANPADS". وما من شك في أن استخدام هذه القذائف ضد الطائرات المدنية يشكل في الوقت الراهن مصدراً من مصادر القلق الشديد. ولقد أبرزت الأحداث الأخيرة الخطر الكبير الذي يشكله الاستخدام اللامسؤول لهذه

المنظومات على سلامة النقل الجوي الذي يعتمد عليه جزء كبير من أنشطة مجتمعاتنا العصرية. ولا يؤثر هذا الخطر في جانب من جوانب أمن الدولة فحسب، وإنما يؤثر أيضاً في ظروف أمننا الجماعي. ولهذا السبب، تشاطر فرنسا البلدان التي اقترحت تناول هذا الموضوع اهتمامها بزيادة الوعي بالتهديد الخطير الذي يمكن أن تشكله هذه المنظومات على الطيران المدني في حال وقوعها في أيدي جماعات إرهابية، وبإشاعة هذا الوعي في صفوف أكبر عدد ممكن من البلدان.

صحيح أن هذه المسألة كانت محل نظر في العديد من المحافل، سواء في إطار مجموعة الـ ٨ أو ترتيب فاسينار أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وعلى وجه الخصوص، وضعت أحكام عديدة تتعلق بمراقبة نقل هذه الفئة من الأسلحة وتم الاتفاق عليها. ولقد أدى بلدي دوراً نشطاً في هذا الصدد، وهو يطبق، إلى جانب شركائه في الاتحاد الأوروبي، سياسة تقييدية صارمة في مجال الصادرات. ومع ذلك، هل يمكن القول إن المسألة قد حُسمت نهائياً وإن هذا الموضوع لم يعد بذلك يتسم بأية أهمية في إطار الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح؟ إن وفدي يرى أن الرد على هذا السؤال يتطلب دراسة متعمقة.

وعقب الحلقة الدراسية التي نُظمت في القدس يومي ٥ و ٦ نيسان/أبريل الماضي، والحلقة الدراسية التي نظمتها البعثة الأسترالية يوم ١٦ حزيران/يونيه حول موضوع منع النقل غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد والحصول غير المصرح به على هذه المنظومات، أدركنا مدى أهمية هذا الموضوع بالنسبة لهذا المحفل. ومن هذا المنطلق، نرحب اليوم بالمناقشة التي دُعينا لمباشرتها حول هذا الموضوع الذي يستحق، شأنه في ذلك شأن المواضيع الأخرى التي سبق أن تناولناها خلال هذه السنة، الاهتمام الكامل للمؤتمر.

ويجب علينا الآن أن نختار من بين الأدوات المتاحة لنا لمعالجة هذه المشكلة تلك الأداة أو الأدوات التي يمكن للمؤتمر أن ينظر فيها. وسنسترشد في ذلك بمبدأ التكامل. وإن مؤتمر نزع السلاح ولاية عالمية ومتعددة الأطراف للبت في التدابير الملائمة، أي التدابير التي توفر أقصى حد من القيمة المضافة في ظل الوضع الراهن؛ وبهذه الروح نُعرب عن استعدادنا للعمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا الموقر على بيانه وعلى عباراته اللطيفة. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا الموقر، السيد جوهانس لاندمان.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): ما فتى المجتمع الدولي يولي خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. ولا يمثل هذا السلاح أكثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تطوراً من الناحية التكنولوجية فحسب؛ بل إن هذا السلاح يمكن أن يسبب أيضاً أكبر قدر من الأضرار، ولا سيما في حال استخدامه ضد الطائرات المدنية. ولقد شكّلت هذه المنظومات، خلال الفترات التي اتسمت بتفاوت التهديدات، مصدر قلق بالغ بالنسبة لجميع الدول. فلقد استُخدمت منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد في هجمات حدثت في جميع أرجاء العالم ونفذتها جميعها جهات فاعلة مسلحة من غير الدول. ولهذا السبب، ترى هولندا أن منع النقل غير المشروع لهذه المنظومات يشكل جزءاً رئيسياً من الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب بوجه عام. فالأمر يتعلق بهاجس أمني يهمننا جميعاً.

وفي السنة الماضية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، دون تصويت، القرار ٧٧/٦٠ المتعلق بمنع منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد والحصول عليها واستخدامها دون إذن، وهو قرار يشكل نقطة انطلاق جيدة لمواصلة التصدي لمشكلة الانتشار غير المشروع لهذه المنظومات. وتعتقد هولندا أن تبادل المعلومات وتدابير الشفافية تشكل الأساس للتعاون والمساعدة الدوليين.

ومن الواضح أن وقف تزويد المستعملين غير المصرح لهم يمثل أفضل وسيلة لحماية الطائرات المدنية من أي هجوم عشوائي تستخدم فيه منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. إلا أن هذه المهمة ليست بالهينة. وتمثل الوسيلة الأجدى لوضع حد لتزويد المستعملين غير المصرح لهم بهذه المنظومات في وضع تشريعات وطنية سليمة تتعلق بنقل الأسلحة، فضلاً عن فرض رقابة فعالة وإنفاذ هذه التشريعات. إلا أن تبادل المعلومات وتدابير الشفافية تُضفي على التدابير الوطنية قيمة إضافية. وتعتبر هولندا أن الشفافية تشكل شرطاً لا غنى عنه للتصدي الفعال للتجارة غير المشروعة في جميع فئات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما فيها منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. ومن الواضح أن الشفافية التامة فيما يتعلق بالصفقات القانونية تتيح إمكانية تمييز الصفقات غير المشروعة بشكل فعال.

وثمة مجموعة من تدابير الشفافية التي يمكن أن تُسهّم في منع وقوع منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد في أيدي جهات غير مصرح لها. ومن بين هذه التدابير، تضمين التشريعات الوطنية للدول الأعضاء حكماً يقضي بحظر نقل هذه المنظومات إلى جهات فاعلة من غير الدول وفقاً للقرار الذي أشرت إليه منذ قليل. ويتمثل تدبير آخر في المساهمة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وذلك عن طريق الحرص على تقديم معلومات دقيقة والرجوع إلى السجل عند الاقتضاء.

واعتباراً من عام ٢٠٠٤، أصبحت الدول الأعضاء تُحظر عن وارداتها وصادراتها من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. وعلى الرغم من أن هذه المعلومات لا تُحدّد في كثير الأحيان فئات المنظومات المعنية ونماذجها، فإن الإخطار عن عمليات نقلها يمثل في حدّ ذاته خطوة إلى الأمام. وهناك دول قليلة فقط تُحظر عن مخزوناتها العسكرية الوطنية. إلا أن تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمخزونات العسكرية هو أمر من شأنه أن يسهم في تحسين عملية تسجيل منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. وعلاوة على ذلك، يُلاحظ في الوقت الراهن انعدام تبادل المعلومات بخصوص المنظومات التي تتم مصادرتها والاستيلاء عليها وجمعها. غير أن هذا التبادل للمعلومات من شأنه أن يساعد في التمييز بين العمليات المشروعة والعمليات غير المشروعة. وهو يساهم بذلك في مكافحة التجارة غير المشروعة.

وخلاصة القول إن قضية منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، هي مشكلة متعددة الأوجه لا يمكن أن ينطبق عليها حل بسيط وحيد البعد. ومثلما يتبين من المناقشات التي جرت حول هذه المسألة خلال الحلقات الدراسية التي عُقدت مؤخراً، وكذلك من الكلمات التي استمعنا إليها هذا اليوم، ثمة وعي عميق بضرورة التعجيل باتخاذ المزيد من التدابير الوطنية والدولية فيما يتعلق بهذه المنظومات غير المشروعة. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في هذه المرحلة في العمل من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بخصوص هذا الموضوع في مختلف المحافل المعنية به. وتتمثل الخطوة الأساسية الأولى التي يمكن لجميع الدول اتخاذها في هذا الصدد في تعزيز تبادل المعلومات وتدابير الشفافية. ويرى بلدي أن هذه التدابير تمثل نقطة انطلاق ضرورية للتصدي بفعالية للمشكلة الأمنية التي يثيرها الاستخدام غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل الموقر، السيد إيتسشاكى.

السيد إيتسشاكى (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في إطار هذا المحفل الموقر، لذا أودُّ بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا في أداء مهامكم.

واسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بتعازينا إلى الاتحاد الروسي لما أصابه في بداية هذا الأسبوع من خسائر مأساوية في الأرواح البشرية.

لقد أعرب وفدي منذ فترة طويلة عن رأيه بأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يجب أن يعكس ويتناول التحديات القائمة أمام السلم والأمن الدوليين. لذلك، فإن قضية "الشفافية في مجال التسلح"، في سياق الحديث عن الأسلحة التقليدية تهم اليوم مؤتمر نزع السلاح بقدر ما كانت تهمه خلال السنوات ١٩٩٢-١٩٩٤. ولقد تعاطمت هذه الأهمية بالنظر إلى تراكم عدد كبير من الأسلحة في أيدي إرهابيين وجماعات إرهابية يُدركون جيداً قدرة هذه الأسلحة على زعزعة الاستقرار.

وترى إسرائيل أن الشفافية في مجال التسلح تشكل وسيلة من وسائل بناء الثقة في مختلف المناطق. فهي عنصر هام يمكن أن يساعد في تعزيز الترتيبات القائمة المتعلقة بتحديد الأسلحة، كما يمكن أن تسهم في تعزيز الثقة في مختلف المناطق. والشفافية هي وسيلة ضمن مجموعة واسعة من الوسائل التي يمكن النظر إليها باعتبارها تدابير لبناء الثقة. وفي هذا الصدد، لا يمكن لتدابير بناء الثقة أن تُجدي نفعاً إلا إذا قبلت بها جميع البلدان الأعضاء في منطقة معينة، وشريطة أن تقوم على تفاهم متبادل بأن الغرض منها هو تعزيز الأمن المشترك لجميع الأطراف، لا أن تُستخدَم كوسيلة لإبراز ضعف طرف ما أو إضعاف مصالحه الأمنية. وينطبق هذا المنطق على الشفافية في مجال الأسلحة - التي لا تمثل غاية في حد ذاتها، بل هي عنصر من العناصر الهامة الأخرى في بناء الثقة والسلم.

ونرحب ترحيباً حاراً بالعرض الذي قدمه يوم أمس سعادة السفير السيد موريتان، نائب وزير خارجية الأرجنتين، بوصفه رئيس فريق الخبراء الحكوميين المكلفين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء استعراض لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونحن بوجه عام نتفق مع الرأي الذي أعرب عنه كل من سفير ألمانيا يوم أمس، وسفير المملكة المتحدة هذا اليوم بأنه ينبغي تشجيع مثل هذه المبادرات التي يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وتعتبر إسرائيل أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يمثل إنجازاً هاماً من إنجازات المجتمع الدولي على درب تعزيز الثقة والأمن. ولقد دأبت إسرائيل على تقديم تقريرها السنوي إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية منذ نشأته. كما شاركت إسرائيل على مر السنين مشاركة نشطة في أعمال فريق الخبراء الحكوميين وأسهمت في العمل الجاري في إطار السجل. وإننا نعتقد أن الجهود المبذولة لكي تقوم جميع الدول بتقديم تقارير إلى هذه الآلية الهامة ستسهم في تعزيز السلم والأمن العالميين. ونود أن نعرب أيضاً عن تقديرنا للجهود المبذولة بغية تحقيق هذا الهدف.

ومن بين الإنجازات الهامة التي حققها عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في عام ٢٠٠٣، هو إدراج منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد كفتة فرعية تحت الفئة ٧ التي تتعلق بالقذائف. ولقد أُدرجت هذه المنظومات في سجل الأسلحة التقليدية كتدبير استثنائي، ذلك أن هذه الفئة من الأسلحة تستهدف الجماعات الإرهابية، ولكنها من جانب آخر وسيلة دفاع مشروعة بالنسبة للدول.

وتنطوي مشكلة الانتشار والاستخدام غير المشروعين لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد على مجموعة من القضايا، كمرقبة ورصد هذه الأنواع من الأسلحة، ومنع نقلها لجهات فاعلة من غير الدول، وبخاصة الإرهابيون، وأمن المطارات، وحماية الطائرات، والتعاون العلمي، وجمع وتدمير القذائف العتيقة والفائضة، وحماية منشآت التخزين، والتحسينات التكنولوجية اللازمة لمنع الاستخدام غير المصرح به، وما إلى ذلك.

وإن الهجوم الإرهابي الذي نُفذ في مومباسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ على أيدي إرهابيين أطلقوا عدداً من قذائف الدفاع الجوي التي يحملها أفراد على طائرة مدنية إسرائيلية تنقل على متنها أكثر من ١٠٠ مسافر إنما يبرز الخطر الذي يمثله وقوع هذه المنظومات في أيدي الإرهابيين. وعلى الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بأن منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد تمثل وسيلة دفاع مشروعة بالنسبة للدول، فإن هذه المنظومات تستهدف المنظمات الإرهابية ويمكن أن تسبب آثاراً مدمرة في حال استخدامها ضد الطائرات المدنية. فهذه المنظومات سهلة المنال والتشغيل، ويمكن الحصول عليها بأسعار منخفضة نسبياً، ويمكن أن يكون لها تأثير بالغ الخطورة. ولذلك، وبالنظر لخصائصها الفريدة فمن الممكن تمييزها كسلاح من الأسلحة ذات التأثير الشامل. فالخطر الذي تمثله هذه الأسلحة على الطائرات المدنية أمر لا جدال فيه.

وينبغي للمجتمع الدولي إذاً أن يتعامل بطريقة خاصة مع قضية منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. وكما ذكر آنفاً، فإن سجل الأمم المتحدة يعتبر أن هذه المنظومات تشكل نوعاً فريداً من منظومات الأسلحة، التي يجب الإبلاغ عنها في إطار فئة فرعية منفصلة. وعلاوة على ذلك، تؤكد اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٧٧/٦٠ المتعلق بمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، المقدم من أستراليا، على ضرورة تنفيذ تدابير تكفل عدم نقل هذه الأسلحة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الإرهابيين أو إلى جهات فاعلة أخرى من غير الدول. كما أولت الدول المشاركة في ترتيب فاسينار الاعتبار الواجب لهذا التهديد، وذلك باعتمادها في عام ٢٠٠٣ القرار المتعلق بـ "عناصر لأجل مراقبة الصادرات من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد" التي تشكل أساساً متيناً لتنفيذ تدابير عملية تكفل الحيلولة دون تحويل وجهة هذه المنظومات إلى جهات غير مرخص لها. غير أن مهمتنا لا تتوقف عند هذا الحد. فالأهمية التي تتسم بها هذه القضية تقتضي منا المزيد من العمل. وإننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يوفر إطاراً ملائماً لهذا العمل.

ولقد قامت حكومة إسرائيل، من جانبها، بإدراج المبادئ التوجيهية الواردة في ترتيب فاسينار في لوائحها التنظيمية المتعلقة بمراقبة الصادرات. وتمثل إسرائيل، على حد علمنا، أول دولة، إن لم تكن الدولة الوحيدة، من بين الدول غير الأعضاء في ترتيب فاسينار التي تتخذ هذا الإجراء، وهو ما يبين أن تطبيق "العناصر" على الصعيد العالمي أمر ممكن وقابل للتحقيق، وأنه يمكن بالتالي الحد من خطر وقوع هذه المنظومات في أيدي الإرهابيين.

وبالإضافة إلى ذلك، استضافت حكومة إسرائيل، كمساهمة منها في الجهود الجارية الرامية إلى التصدي لهذا الخطر، اجتماعاً عُقد في القدس في نيسان/أبريل الماضي، حضره أكثر من ٣٠ خبيراً من مختلف مناطق العالم. وبينما أكد اجتماع الخبراء هذا على الطبيعة المعقدة لهذه المشكلة، فإنه أبرز أيضاً ضرورة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى التصدي

لهذه المشكلة. وإننا نعتزم مواصلة العمل إلى جانب الدول المهتمة الأخرى لإيجاد الطرق الكفيلة بتعزيز تنفيذ الصكوك والمعايير الدولية القائمة المتعلقة بمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

وترتبط هذه المنظومات ارتباطاً وثيقاً بفئات أخرى من الأسلحة، كالقذائف أو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الوقت ذاته، نؤكد على أنه من المفيد أن نتعامل مع هذه المنظومات بطريقة خاصة بالنظر إلى الخصائص الفريدة لهذا النوع من منظومات الأسلحة.

وبصرف النظر عما إذا جرى تناول هذه المنظومات بصورة منفصلة أو في إطار فئات أخرى من الأسلحة، يبدو أن هناك تفاقماً عاماً على ضرورة الأخذ بنهج متعدد الأوجه والمراحل للتصدي بفعالية للتحديات الأمنية التي تثيرها منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

وخلال الاجتماع الذي عُقد في القدس في شهر نيسان/أبريل الماضي، حرت مناقشة المزايا والمساوئ الممكنة لاستخدام مختلف الأطر الدولية لمعالجة هذه المشكلة، ومن بين هذه الأطر اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ و ١٥٤٠ (لما لهُذين القرارين من صلة وثيقة بقضية الإرهاب، وارتباطهما إذاً بالتهديد الذي تشكله منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد)، ومختلف المجموعات الاستشارية المعنية بالقذائف، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩٠/٥٩ و ٧٧/٦٠.

وفي الختام، أشير إلى أن "السيف ليس هو الذي يقتل، وإنما اليد التي تمسكه". لقد أصبح النقل غير المشروع للأسلحة، ولا سيما إلى الإرهابيين والجماعات الإرهابية، يشكل تهديداً متزايداً للأمن والاستقرار. ولقد تعاضم القلق بدرجة بات معها ضرورياً الأخذ بنهج أشمل يقضي بوضع أحكام تهدف إلى منع وقوع أنواع أخرى من الأسلحة، كالقذائف القصيرة المدى، في أيدي الإرهابيين. ولا يمكننا أن نكتفي بما تشعر به من رضا عما تحقّق من إنجازات، بل ينبغي لنا إيجاد السبل الكفيلة بمنع التدفقات غير المشروعة للأسلحة، وذلك بوسائل منها اتخاذ تدابير الشفافية. فالمسؤولية هي مسؤوليتنا جميعاً، ولا سيما إذا أردنا دعم الجهود الجارية وتنفيذها بطريقة فعالة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرامية إلى منع النقل غير المشروع للأسلحة إلى الإرهابيين. تلك هي مهمتنا المشتركة، وذلك هو هدفنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إسرائيل على بيانه وعلى العبارات اللطيفة الموجهة إلى الرئاسة، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر الموقر، السيد حمزة خليف.

السيد خليف (الجزائر): أهنتكم على توليكم رئاسة أشغال المؤتمر، وأعرب لكم عن دعم وفد بلادتي التام للسماح لكم بإتمام أشغالنا بنجاح لا سيما وأن رئاستكم تأتي في وقت سنقوم خلاله باعتماد تقريرنا السنوي. وأشكر بالمناسبة سفير السنغال على عمله الممتاز وإدارته النيرة خلال فترة عهده. ولا يفوتني أن أضم صوتي إلى من سبقني لتقديم التعازي إلى الاتحاد الروسي على المصيبة التي ألمت به.

سيدي الرئيس، إن الموضوع المدرج أمامنا اليوم على درجة كبيرة من الأهمية، بل هو حجر الزاوية لكل المواضيع التي سبق وأن ناقشناها خلال هذه السنة، فلا يمكن التكلم عن نزع السلاح النووي أو عن ضمانات الأمن السلمية ولا عن موضوع حظر إنتاج المواد الانشطارية ولا عن الحد من السباق نحو التسلح في الفضاء الخارجي دون تدابير شفافية

واضحة. فهذه التدابير من شأنها خلق الثقة اللازمة بين الدول وتعزيز الأمن والاستقرار في العالم، ومسألة الشفافية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة الرقابة كما جاء في كلمة سعادة سفير إيطاليا في جلسة البارحة.

لقد سجلنا ما جاء في كلمة نائب وزير خارجية الأرجنتين في الأمس وكذلك في كلمة المندوب الموقر للولايات المتحدة من أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يغطي ٩٧ في المائة من عمليات نقل الأسلحة التقليدية، وهي نسبة تبعث على الارتياح ولكننا لسنا ندري ما هو معدل وما هو حجم هذا المعدل بالنسبة للإنتاج العالمي للأسلحة التقليدية.

وفيما يخص مسألة الشفافية، تبقى الحلقة المفقودة في كل الأدوات الموجودة حالياً على المستوى العالمي هي الشفافية في مجال الأسلحة النووية، فالأسلحة التقليدية لها سجلها، وهو سجل الأمين العام للأمم المتحدة. والأسلحة الكيميائية لها إطارها الخاص بها، وهو المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية والمادة السابعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي تلزم الدول الأطراف بتقديم تقارير سنوية. أما بالنسبة للأسلحة البيولوجية، فهي مشمولة بتقارير تدابير الثقة التي قررهما الدول الأطراف في إطار مؤتمرات استعراض الاتفاقية، والتي لا زلنا نعتقد بضرورة تعزيزها في إطار بروتوكول للرقابة؛ وتبقى الأسلحة النووية هي الوحيدة ضمن أسلحة الدمار الشامل التي يتمتع فيها عدد قليل من الدول بحق امتلاك جزئي، وتبقى هذه الأسلحة تفتقر لإطار خاص بتوفير عناصر الشفافية. ولهذا، فنحن نرجو أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح في معالجة هذه المسألة بناء على ما جاء في مقترح السفراء الخمسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيسين السابق والحالي. وأعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر، السيد حسين علي.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): بداية أسمحوا لي بأن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل لإنجاح مهمتكم. كما أسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى سلفكم سعادة سفير السنغال على رئاسته الغنية والفعالة لمؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أتوجه بالتعازي إلى الوفد الروسي، ومن خلاله إلى الشعب الروسي، بالكارثة التي حلت نتيجة لسقوط طائرة ركاب روسية.

إننا نناقش اليوم البند ٧ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح المعنون "الشفافية في مجال التسلح". وبما أننا نختتم اليوم مناقشاتنا المهيكلة للبنود المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، أسمحوا لي بالتذكير بموقف الجمهورية العربية السورية إزاء هذه القضايا التي تم التطرق إليها خلال هذه الدورة.

أولاً، لقد كانت سوريا قد عبرت عن استعدادها للانضمام إلى توافق عام في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح على قاعدة مبادرة السفراء الخمسة التي تتضمن، بين أشياء أخرى، تعيين منسق بشأن موضوع الشفافية في مجال التسلح. إن أية إجراءات لتدعيم الشفافية في مجال التسلح ولكي تكون فعالة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حق الدول في الدفاع عن نفسها كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، إن الإمكانية الوحيدة لتحقيق تقدم في أعمالنا هي باعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يعالج على قدم المساواة القضايا الأربع الأساسية المدرجة على جدول أعماله وهي: نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومعاهدة لحظر المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ثالثاً، إن أية محاولة للدفع ببعض البنود إلى الواجهة على حساب بنود أخرى سوف تُمنى بالفشل، وإن تجاهل المشاغل الأمنية للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، والتي كانت قد انضمت إلى توافق عام في الآراء حول مبادرة السفراء الخمسة، سوف يؤدي إلى استمرار حالة الجمود التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يعيد التأكيد على معارضته للبدء بمفاوضات حول معاهدة لحظر المواد الانشطارية. بمعدل عن برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح.

رابعاً، إننا نعتبر أن محاولات بعض الوفود لإقحام موضوعات جديدة في أعمال المؤتمر، هي محاولات لا تخدم مؤتمر نزع السلاح ولا تساعد على التقدم في أعماله. وفي هذا الصدد، نكرر معارضتنا لإقحام أية موضوعات غير مدرجة على جدول الأعمال وذلك للأسباب التالية: إن المؤتمر لم يحقق بعد أي تقدم يذكر إزاء الموضوعات الأربعة الرئيسية التي يعالجها، ونظراً لأهمية هذه الموضوعات بالنسبة للأمن والسلم الدوليين، فعلى المؤتمر أن يتابع تركيزه عليها؛ وإن الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال والتي أثّرت خلال هذه المناقشات الهيكلية، بما في ذلك جلسة اليوم، تعالج في محافل أخرى وإن مؤتمر نزع السلاح ليس المكان المناسب لمناقشة هذه الموضوعات. ولذلك، فإننا نجدد معارضتنا للتطرق إلى موضوع أنظمة الدفاع الجوي المحمولة (مان بادز) وموضوع أمن البنى التحتية الحرجة وإدراجها على جدول الأعمال.

فالموضوع الأول، أي أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، يمكن التعامل معه من خلال برنامج الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وموضوع أمن البنى التحتية الحرجة يمكن معالجته في المنظمة الدولية للدفاع المدني، ولا نرى مكاناً له في مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، طوال جلسات هذا المؤتمر بما فيها جلسة اليوم، سمعنا وفوداً تعبّر عن حرصها على الأمن والسلم الدوليين وعلى حياة الناس، وهذا كلام جميل فقط لو أنه يقترن بالفعل، إذ إن بعض هذه الوفود تمثل دولاً، إن لم تكن شريكة، فهي قد ساعدت إسرائيل على ارتكاب جرائم حرب في عدوانها الأخير على الشعب اللبناني. فهذه الدول، وبما أننا نتحدث عن الشفافية، قامت وبشفافية كاملة بتزويد إسرائيل بالقنابل العنقودية وقنابل تحتوي على اليورانيوم المنضب، وقنابل وقذائف أخرى لم يستطع الخبراء بعد تحديد ما تحتوي عليه من مواد حارقة ومواد قاتلة. وبشفافية كاملة، قامت هذه الدول بتزويد إسرائيل بهذه الذخيرة التي استخدمت على نطاق واسع ضد المدنيين اللبنانيين، وسمحت دول أخرى للطائرات التي تنقل هذه الأسلحة بالهبوط في مطاراتها للتزود بالوقود، وهذا أيضاً يشكل خرقاً للقانون الدولي الإنساني. فهذا العمل يسهّل ارتكاب الجريمة وبالتالي يعتبر بمثابة شراكة في الجريمة.

وفي الوقت الذي أمعنت فيه إسرائيل بقتل المدنيين وتدمير البنى المدنية في لبنان، قدمت هذه الدول الغطاء السياسي لإسرائيل لكي تستمر بعدوانها، ومنعت مجلس الأمن من تحمل مسؤولياته باتخاذ قرار لوقف إطلاق النار، بل إن هذه الدول ذهبت أبعد من ذلك، فقد منعت مجلس الأمن من إدانة قيام إسرائيل بقصف مقر قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان وقتل العديد من أفرادها. هذه الدول، بالإضافة إلى دول أخرى تذكّرنا يومياً بحرصها على حقوق الإنسان، قد عارضت قرار مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثانية الذي أدان الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل ضد المدنيين اللبنانيين.

وفي هذا الإطار، سمحوا لي سيدي الرئيس بأن أشير إلى بعض الحقائق التي ذكرتها بعض المنظمات الدولية، ومنها منظمة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية منها منظمة العفو الدولية و Human Rights Watch، فقد أكدت هذه المنظمات أن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب في لبنان بتعمدها ضرب الأهداف المدنية، وأن التدمير على نطاق واسع قد أصاب البنى التحتية ومنازل المدنيين والمصانع وقوافل الإغاثة والمستشفيات ومرافق الخدمات مثل محطات المياه والطاقة، وأن كل ذلك لم يكن خطأ بل كان متعمداً وجزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

لقد قتلت الغارات الإسرائيلية أكثر من ١٠٠٠ لبناني، أكثر من ٩٥ في المائة منهم من المدنيين، وأكثر من نصفهم من الأطفال، وأصيب أكثر من ٤٠٠٠ بجراح، وشرد حوالي مليون نسمة من ديارهم. هذا بالإضافة إلى تدمير أكثر من ٣٠ منشأة حيوية مدنية، من مطارات ومشافي ومحطات طاقة، إلخ. وقد ذكر تقرير للاتحاد الأوروبي أن الغارات الإسرائيلية دمرت ٣٠.٠٠٠ منزل.

وكشفت الأمم المتحدة أن إسرائيل ألقت قنابل عنقودية على ١٧٠ قرية وموقعا في جنوب لبنان. وقال مدير العمليات في مركز تنسيق إزالة الألغام في منظمة الأمم المتحدة، السيد غيلبرت، إن إسرائيل تعمدت بدون شك إلقاء هذه القنابل على المناطق الآهلة بالسكان في انتهاك للقانون الدولي، وإن العبوات التي نثرتها هذه القنابل ولم تنفجر بعد تمثل أفخاخاً مميتة للمدنيين، وقد أدت في الأيام الأولى التي تلت وقف إطلاق النار إلى مقتل ثمانية وجرح حوالي ٣٠ شخصاً. وقد حددت الأمم المتحدة حتى الآن أكثر من ٣٠ موقعا لا تزال مليئة بالقنابل العنقودية التي لم تنفجر وأن عملية التطهير سوف تستغرق عاماً على الأقل لأن القنابل صممت لقتل الأفراد في أوسع منطقة ممكنة وإصابتهم بعاهات دائمة.

وهناك الكثير من المعلومات التي أوردتها المنظمات غير الحكومية عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها إسرائيل بحق المدنيين اللبنانيين في ظل، ومع الأسف نقول في ظل، غطاء سياسي قدمته لها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي هي ممثلة هنا في مؤتمر نزع السلاح، وهي كما ذكرت تذكّرنا يومياً بحرصها على السلم والأمن الدوليين.

وإنني أدعو هذه الوفود، وأدعو جميع الوفود في هذه القاعة إلى زيارة مواقع منظمة العفو الدولية ومنظمة Human Rights Watch على الإنترنت للإطلاع على المزيد من المعلومات عن هذه الجرائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيسين السابق والحالي. ألاحظ أن ممثل إسرائيل يرغب في ممارسة حقه في الرد.

السيد إيتسشاكى إسرائيل (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعت إلى المتحدث السابق، ولن أُطيل عليكم في الرد حرصاً على وقت المؤتمر. وأود أن أقول فقط إنه من الغريب أن ينطق بعبارات الدفاع على لسان ممثل دولة من المعروف أنها تزود بالأسلحة إلى جماعات إرهابية كحزب الله. فهذه حقائق تعكسها بوضوح تقارير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن بين هذه الحقائق عدم قيام هذه الدولة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، وسعيها في الفترة الأخيرة إلى عرقلة تنفيذ القرار ١٧٠١ الذي يقضي بوضوح بفرض حظر على نقل الأسلحة لحزب الله، ودعم هذه الدولة للإرهاب. ومن المفارقات العجيبة أن نتلقى درساً من هذه الدولة. وإننا لم نقصد تحويل نظر المؤتمر عن اهتماماته الحقيقية المتمثلة في معالجة قضية الشفافية في مجال التسليح والتصدي للتهديدات التي تستهدف الطائرات المدنية، إلا أن أحد الوفود شاء للأسف تحويل اهتمام المؤتمر وإخراجه عن مساره الحقيقي. ولكننا لن نقبل بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إسرائيل الموقر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر الذي يرغب في ممارسة حقه في الرد.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): نحن لا نخفي دعمنا السياسي للمقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ لبنانية، وهذا أمر يقره القانون الدولي. هناك مقاومة لأنه يوجد احتلال، وبالتالي نحن لا نخفي هذا الدعم. فإذا كانت إسرائيل تطلق صفة الإرهاب على المقاومة الوطنية، فأذكر بأن النازية كانت تتهم كل من يقاومها بأنه إرهابي أو بصفات مماثلة.

نحن ندعم سياسياً المقاومة الوطنية اللبنانية والمقاومة الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. أما عن القرارات وعن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، فالقرار ١٥٥٩ يتضمن فقرة تخص سوريا، وإقرار الأمين العام للأمم المتحدة فإن سوريا قد نفذت هذه الفقرة، قد نفذت ما يخصها من القرار ١٥٥٩. أما القرار ١٧٠١ والذي ينص على وقف الأعمال العدائية في جنوب لبنان، فلا علاقة لسوريا به، بل هو شأن بين إسرائيل ولبنان.

وطالما أن وفد إسرائيل حريص على تنفيذ القرارات الدولية، فأذكره بأنه يوجد على الأقل ٤٠ قراراً من مجلس الأمن ومئات القرارات من الجمعية العامة ومن المنظمات الدولية الأخرى برسم إسرائيل ولم تنفذ أيّاً منها.

ولذلك، لا يحق لمن يخترق القانون الدولي يوماً أن يعطي دروساً للآخرين. إسرائيل لم تترك جريمة واردة في اتفاقيات جنيف الأربع إلا وارتكبتها، ولم تترك جريمة ينص عليها القانون الدولي أو القانون الدولي الإنساني إلا وارتكبتها على مرأى ومسمع العالم أجمع، وبالتالي، يفضل أن يراجعوا سياستهم وأن يراجعوا مواقفهم والكلام لن يغير الحقيقة.

وأريد أن أختتم ردي باقتباس من افتتاحية صحيفة إسرائيلية، هي صحيفة ידיعوت أحرنون، حيث كتب الصحفي يعيل كيرتس يقول: "إن الرأي العام كان مشغولاً بما يحدث في لبنان، وإن أحداث لبنان حولت الأنظار عن الأحداث في غزة، وإن الجيش الإسرائيلي قتل ١٦٣ فلسطينياً خلال شهر تموز/يوليه، أي خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، منهم ٧٨ مدنياً، من بينهم ٣٦ طفلاً إضافة إلى ٢٠ من النساء".

ويضيف الصحفي الإسرائيلي في صحيفة ידיعوت أحرنون قائلاً "إن كل ما يفعل في لبنان، يفعل في غزة، سلاح الجو يعصف بكل قوته، والمدافع أطلقت أكثر من ١٢٠٠٠ قذيفة، إذن هذا في غزة، في فلسطين المحتلة، وتم تنفيذ أكثر من ١٤ عملية غزو على مستوى كنانث". ويقول الصحفي الإسرائيلي "خطفنا وزراء حكومة، وأمس اختطفنا رئيس المجلس التشريعي، خنقنا المواطنين الفلسطينيين بسحاب الدخان والدم، وهناك جوع وخوف من وقوع الأوبئة الجماعية، وما الذي تحقق".

إذن، الادعاء بأن إسرائيل ترد لتدافع عن نفسها أو ترد على أعمال إرهابية، هو ادعاء باطل وسخيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر على بيانه. لم يعد لدي متحدثون آخرون على قائمة هذا اليوم. فهل يود أي وفد آخر تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

أود الآن أن أوجه نظركم لطلب تقدمت به تيمور - ليشتي للمشاركة في أعمال المؤتمر خلال هذه الدورة، وهو الطلب المعروض عليكم في الوثيقة CD/WP.541/Add.4. ووفقاً للممارسة المرعية، أدعوكم إلى اتخاذ قرار بشأن هذا الطلب دون النظر فيه في جلسة غير رسمية. هل أفهم من ذلك أن المؤتمر قرر دعوة تيمور - ليشتي للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر؟

لقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم تتلق أية طلبات لعقد جلسة عامة غير رسمية حول مسألة الشفافية في مجال التسليح، لذا أسأل عما إذا كان أحد الوفود يود في هذه المرحلة أن يتقدم بمثل هذا الطلب إلى الرئاسة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

وبذلك نأتي إلى ختام مناقشتنا المنظمة حول البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الشفافية في مجال التسليح". وستعقد الجلسة العامة القادمة في هذه القاعة يوم الخميس ٣١ آب/أغسطس، الساعة ١٠/٠٠. ومثلما يرد في موجز الأنشطة المقترحة، سيعقد المؤتمر مناقشة عامة خلال الجلسة القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، سأقوم خلال الجلسة العامة غير الرسمية التي ستلي بعرض مشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين،

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥
